تمهيد

إن فكرة ظهور هذا الكتاب تبدأ من أواخر عام ٢٠٠١ عندما فكرنا (الأستاذ / محمد القفاص و الأستاذ / عز الدين حسنين) فى تأليف كتاب مشترك ، بحيث ينقسم الكتاب إلى جزءين ، جزء عن الإقتصاد يعبر فيه الأستاذ / محمد القفاص بحكم دراساته فى المجال الإقتصادى عن تحليله للواقع الإقتصادى للدول النامية ومصر ، وجزء عن إدارة الأعمال يكتب فيه الأستاذ / عز الدين حسنين بحكم دراساته فى الجامعة الأمريكية فى مجال إدارة الأعمال ودراسته الحالية لماجستير إدارة الأعمال الدولية بالأكاديمية العربية للعلوم والتنكولوجيا ، وتم الإتفاق على أن يكون الموضوع بالعنوان التإلى " دور الدولة والمؤسسات فى ظل العولمة " . وبالفعل قمنا بتحديد الموضوعات التى يجب أن يتناولها كل منا ، ولكن نظرا لانها أول مرة نقوم فيها بالكتابة كان من الضرورى مراجعة هذا الكتاب بواسطة دكتور جامعى حتى يقودنا بهذا المؤلف إلى أقرب كتابة أكاديمية صحيحة ، وقد وقع الإختيار على د / فتحى أبو الفضل – رئيس قسم الإقتصاد بكلية التجارة ببورسعيد ، بحكم خبرته الطويلة فى التأليف والمراجعة ، وقدراته العالية فى التفكير المنطقى والبحث العلمى المنظم ، وعندما عرضنا الفكرة عليه شجعنا كثيرا ودفع بنا إلى الأمام حتى ننجز فيه قدر الإمكان ، وتم إعادة تقسيم الكتاب بما يتفق مع منطقية الموضوعات وتسلسلها حيث أسهم د / فتحى أبو الفضل بفصل إنتقالى بين الجزء الإقتصادى والجزء الإدارى ، وايضا فصل ختامى هذا بخلاف كتابته لمقدمة الكتاب ، إلى أن تم الإنتهاء منه وتم مراجعته كاملا ، وأجريت كافة التعديلات التى رأى د / فتحى ضرورة تغييرها حتى وصل الكتاب إلى الشكل الذى نستطيع أن نقدمه للقراء والمتخصصين ، وان كان بعيدا عن الكمال ، فالكمال لله وحده سبحانه وتعإلى .

مقدمة الكتاب

يحظى مصطلح العولمة باهتمام كبير بين الإقتصاديين وغير الإقتصاديين ، ويوحى هذا المصطلح ، كما يقول البعض ، بأن العالم سيصبح ، إن لم يكن اصبح بالفعل قرية صغيرة ، وقد نتقبل هذا الإيحاء إلى حد ما فى مجال الإعلام والمعلوماتية ، ولكننا لا نستطيع قبوله ، او حتى مجرد توقع حدوثه فى الأجل القريب ، فى مجال العلاقات الإقتصادية الدولية .

إن إنتقال رأس المال والسلع ، ناهيك عن عنصر العمل ، لا يزال وسيظل تحيط به محاذير كثيرة ، وعقبات جمة ، تجعل تحقق القرية " الإقتصادية " الكونية ضربا من الأحلام الطوبارية او الخيالات الجمحة .

لقد الغت تكنولوجيا الإعلام المتطورة ، مثل الأقمار الصناعية واطباق استقبال البث الإعلامى ، وكذلك الغت تكنولوجيا المعلومات المتقدمة مثل " الإنترنت " ووسائل الإتصال السريعة جميع الحدود والعقبات بين القارات ، وبين الدول ، وبين الثقافات المختلفة . وفى الوقت نفسه ، لم تستطع إتفاقيات الجات ، وفى الأغلب الأعم لن تستطع ، الغاء العوائق امام حرية إنتقال السلع ورؤوس الأموال ، والعمالة بين الدول المختلفة .

وفى مجال الحديث عن العولمة ، تثار عادة مسألة إمكانية الإستفادة القصوى – لاسيما من قبل الدول النامية – من العولمة ، كذلك مسألة تلافى اخطارها ، فى الحد الأدنى ، وفى إطار هاتين المسألتين تقع هذه الدراسة حول دور الدولة والمؤسسات فى ظل العولمة .

لقد اصبحت هناك نسبه كبيرة من النشاط الإقتصادى الدولى ، فى مجالات الإستثمار والإنتاج والتبادل ، تقوم بها الشركات دولية النشاط ، او متعددة الجنسيات ، او كما يسميها البعض عابرة القوميات ، او متعددة الجنسيات ، مثل الشركات التى تمثل رأس المال الإحتكارى الدولى ، بما تملكه من إنتاج ضخم ومتنوع ، وبما تستعين به من وسائط اعلامية ، ووسائل اعلان وترويج متطورة ، تغزو الأسواق المحلية لمعظم البلدان النامية ، وتمثل تهديدا – او على الأقل تحديا – للمنتجات المحلية .

ولا شك أن المنتجات المتطورة ذات الجودة الأعلى والسعر الأقل ، والوافدة من الدول المتقدمة ، والغازية لاسواق الدول النامية ، فى ظل تحرير التجارة الدولية – كاحدى اهم صور العولمة ومقدماتها – سوف لا تجد (تلك المنتجات) منافسة تذكر من قبل منتجات الدول النامية ، مما يؤدى إلى إنتشار ، او تفاقم الركود والبطالة بما لذلك من آثار سلبية إقتصادية وإجتماعية عديدة .

ولا شك أن دراسات عديدة قد اجريت ، وسوف تجرى ، من قبل الباحثين فى مجالات علم النفس ، وعلم الإجتماع ، والمهتمين بالنواحى الدينية ، تشير إلى الآثار السلبية العديدة للقنوات الفضائية المنحلة وبعض مواقع " الإنترنت " على قيم الدين والفضيلة والأخلاق ، وعلى التماسك الأسرى وقيم المجتمعات الفاضلة (نسبيا) بوجه عام .

ويخشى بعض المفكرين من طغيان العولمة – إذا ما اشتدت قوتها – على الإنتماء القومى ، والقومية الإقتصادية ، حيث يصبح إنتماء اصحاب رأس المال – على الخصوص – اكثر إنتماء لمصالحهم عبر البحار والمحيطات من انتمائهم لأوطانهم وبنى جلدتهم .

وفى ظل القدر الذى إنتشرت به العولمة حتى الان ، فان دور الدولة وكذلك دور المؤسسات الإنتاجية والخدمية ، فى الدول النامية على اوجه الخصوص يصبح امرا جديرا بالدراسة والتمحيص .

وفى الجزء الأول من هذا الكتاب يتناول الأستاذ / محمد القفاص – وهو باحث إقتصادى جاد – دور الدولة فى ظل العولمة ، مبتدئا بفصل تمهيدى عن العولمة وتطور دور الدولة فى الفكر الإقتصادى ، ثم يتناول بالدراسة والتحليل إقتصاديات الدول النامية ودور الدولة فيها ، فى ظل العولمة وذلك فى الفصل الثانى ، ثم يتناول فى الفصل الثالث بالدراسة والتحليل ، الإقتصاد المصرى ودور الدولة فيه ، فى ظل العولمة ، وبعض المشاكل الإقتصادية وأسباب حدوثها ثم ينهى دراسته بعرض استيراتيجية لتطوير الإقتصاد المصرى ، ويركز الباحث فى الفصول الثلاثة على إمكانية الإستفادة من العولمة ، وإمكانية تلافى أخطار آثاراها السلبية ، مع إهتمام خاص بالبعد الإجتماعى واهتمام الدولة به فى ظل العولمة ، سواء فى الدول النامية او فى مصر .

وفى الجزء الثانى من هذا الكتاب ، ينتاول الأستاذ / عز الدين حسنين – وهو باحث جاد فى مجال الإدارة – دور المؤسسات فى ظل العولمة ، فيتناول فى الفصل الأول من هذا الجزء – مفهوم ومظاهر العولمة ، ثم يتناول بالدراسة والتحليل فى الفصل الثانى ، إدارة الأعمال الدولية ابتداءا من الشركات دولية النشاط ، وانتهاء بالمنظمات الدولية ، ثم مرورا بالتكتلات الإقليمية ، ودور كل من هذه المجموعات الثلاث فى التجارة الدولية ، ثم يركز الباحث على كيفية دخول المنظمة او المؤسسة او الشركة التابعة للدول النامية إلى الأسواق العالمية ، ثم يتناول فى الفصل الثالث بالدراسة والتحليل منظمات القرن الحادى والعشرين واشكال التحالفات الإستيراتيجية ثم يخصص فصلا رابعا يتناول فيه بالدراسة والتحليل كيفية مواجهة المؤسسات والدول العربية التحديات الجديدة فى ظل العولمة .

وكتب الدكتور / فتحى أبو الفضل ، بالاضافة إلى مقدمة الكتاب والخاتمة ، فصلا إنتقاليا بين الجزء الخاص بالأستاذ / محمد القفاص ، والجزء الخاص بالأستاذ / عزالدين حسنين ، يوضح فيه الخطوط المشتركة والهامة بين الجزءين ، حيث لا يكفى أن تنجح الدولة فى اداء دورها للاستفادة من العولمة ولتفادى سلبياتها دون أن تكون المؤسسات ناجحة ، كما لا يكفى نجاح المؤسسات او بعضها فى دول تفشل فى إدارة إقتصادها المحلى وعلاقاته الدولية .

وفى خاتمة الكتاب يتناول الدكتور / فتحى أبو الفضل بالدراسة والتحليل الإحتمالات الخاصة بمستقبل العولمة ، حتى تضع الإدارة الإقتصادية على مستوى الدولة وعلى مستوى المؤسسات – تلك الإحتمالات عند التخطيط .

والكتاب بما تضمنه من دراسة وتحليل يعتبر هاما للمتخصص فى الإقتصاد ، وكذلك للمتخصص فى الإدارة ، كما أنه هام أيضا للقارىء العادى ، حيث توخينا فيه بساطة العرض ، مع عدم الإخلال بعمق التحليل .

ولسنا نريد بهذا العمل المتواضع الا فائدة القارىء ، ومصلحة الوطن وادارته على المستويين ، الدولة ككل ، والمؤسسات العاملة فى إقتصادها النامى .

والله الموفق والمستعان ،،

أ.د / فتحى أبو الفضل
رئيس قسم الإقتصاد
كلية التجارة ببورسعيد
٢٠٠٣/١٢/٢٥